والمرة الثانية التي تأكد فيها الرفض العربي للصلح او التفاوض، جاءت بعد ان شاع انَّ الملك عبد الله اجرى اتصالات تمهيدية لعقد صلح منفرد مع اسرائيل. وصرح هو بنفسه، في صيف ١٩٤٩ «انه مصمم على ايجاد الحالة السلمية المقتضية للحيلولة دون احداث أعمال تسبب تكرر الشكوى والخصام، واتباع الخطة التي تبعث على احترام هذه المملكة المحبة للسلام المدافعة عنه في ان تحيا حياة لا عدوان فيها مع كل من جاورها»[٢٩]. وحدت بالفعل انه فاوض سرياً بهدف ابرام «ميثاق عدم اعتداء مع اسرائيل» تحت شعار العمل لتعديل اتفاق الهدنة المعقود معها. وحاول، خلال المفاوضات، أن يحصل منها على مزايا اقليمية مقابل مزايا قدمها لها بالفعل حين دفع الجيش الاردني الى الانسحاب من مناطق كان يسيطر عليها، فلم يستطع ان يحصل على مزايا كهذه[٣٠]. كما حاول ان يجعلها تقبل بعودة اصحاب الاملاك الفلسطينيين مؤقتاً الى المناطق التي اجلاهم عنها عدوان اسرائيل لتصفية املاكهم مومِلاً ان يسترضيهم بهذا فيكسبهم الى جانبه، ولم يستطع. وظل مع ذلك راغباً في ابرام التسوية. وحين حاول ان يدفع حكومته التي يرئسها توفيق ابو الهدى لابرامها، تهيب هذا ازاء المسؤولية فاستقال، وتشكلت حكومة جديدة برئاسة سمير الرفاعي الذي سبق ان اشترك في المفاوضات السرية بنفسه. ولكن ضغوط الرأي العام ورفض الحكومات العربية افشلت المشروع برمته، وتعرض الاردن لهجوم الدول العربية عليه، فوجهت حكومته رسالة الى الجامعة العربية قالت فيها انها «لم تعقد أي معاهدة، او اتفاق، او أي شيء من أجل الصلح او عدم الاعتداء، او اجراء تسوية، او إعادة التعامل الاقتصادي والتجاري، او اي امر جوهري آخر، وان النية كانت متجهة في اواخر شباط [١٩٤٩] الى اجراء تعديلات في اتفاقية الهدنة... وقد صرف النظر عن التفكير فيها»[٣١]. الا ان الدول العربية لم تصرف نظرها عن الاهتمام بالمحاولات الاردنية، التي كانت تغذيها بريطانيا والولايات المتحدة ورغبة الملك في ان يستقر في مملكته المتوسعة بعد ضم الضفة الغربية اليها. وانتهت مداولات الحكومات العربية، القلقة من تزايد ضغط الرأي العام الرافض لاسرائيل وللصلح معها، باصدار قرار حاسم اتخذه مجلس الجامعة في نيسان ١٩٥٠ اكد أنه «لا يجوز لأية دولة من دول الجامعة العربية ان تتفاوض في عقد صلح منفرد، او اي اتفاق سياسي او عسكري او اقتصادي مع اسرائيل، او ان تعقد فعلاً مثل هذا الصلح او الاتفاق معها. وان الدولة التي تقدم على ذلك تعتبر مفصولة عن الجامعة العربية طبقا للمادة الثامنة عشرة من ميثاق الجامعة»[٣٢]. وحدد قرار الجامعة العربية هذا العقوبات السياسية والاقتصادية في حال المخالفة. وصوت مندوب الاردن بالموافقة على هذا القرار وطويت مسألة المفاوضات والصلح من الجانب العربي، الى ان فتحتها من جديد مقترحات اعلنها رئيس جمهورية تونس الحبيب بورقيبة في العام ١٩٦٤. ثم فتحتها مرة ثالثة نتائج الحرب العربية – الاسرائيلية الثالثة في حزيران ١٩٦٧. وتحددت منذ قيام اسرائيل، لاءات الرفض العربية الثلاث: لا اعتراف، لا مفاوضات، لا صلح، مع اسرائيل.

وإن كان هذا كل ما نجم عن الجانب السياسي والاقتصادي في الموقف العربي ازاء الصهيونية واسرائيل، في فترة العمل لتأسيس وتثبيت إسرائيل، فإن التدخل العربي